المعالجة التشريعية للقاصر التاجر في قوانين بعض دول الخليج العربي مقارنة بالعراق

المقدمة

أن القانون التجاري ينظم العلاقات التجارية الناشئة عن التعامل بملايين الدنانير وحتى المليارات وفي أي دولة يمثل هذا التبادل أو التعامل التجاري شريان الاقتصاد لها فلا غنى عن العمليات التجارية لاستمرارية الدول ويقوم هذا التعامل باستثمار رؤوس أموال كبيرة بالإضافة إلى الخبرات العميقه في هذا المجال ولا يخلو من المخاطرة والمفاجآت التي من شأنها أن تجعل تاجرا ما فقيرا ومديوناً بين ليلة وضحاها ونظرا لما في هذا المجال من المخاطر ولما يترتب على اتخاذ القرارات فيه من نتائج قد يمتد أثرها ليصيب اقتصاد الدولة بالإضافة إلى أموال التاجر أو التجار العاملين في هذا المجال فقد أوجب القانون أن يكون التاجر يملك أهلية من نوع خاص تمكنه من ممارسة الإعمال التجارية وهذه الأهلية الخاصة تقوم على شروط منها ما يتعلق بالسن ومنها ما يتعلق بمدى صلاح وسلامة أرادته من أي عارض قد يوثر على أهليته القانونية.

ولكن قد تحدث في بعض الحالات أن يسبغ القانون صفة التاجر على من لا يمتلك من شروط الأهلية التجارية ما يؤهله ليكون تاجرا ، ولا يخفى على احد ما قد يترتب على هذا الأمر من مخاطر من شأنها أن توثر سلبا على العمل التجاري الذي يمارسه أو الذي يكون طرفا فيه هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يوثر على مركزه المالي وملأته المادية ناهيك عن آثاره في العملية الاقتصادية عموما.

مشكلة البحث

يتناول هذا البحث مسألة قيام المشرع العراقي باستثناء بعض الأشخاص من الشروط اللازمة لاعتبار شخصا ما تاجرا ومقارنة توجه المشرع هذا مع غيره من المشرعين في بعض الدول العربية وتسليط الضوء على المعالجات المطروحة من قبلهم مع بيان الاختلافات الواردة في توجه كل منهم .

نطاق البحث

سيتم التركيز في هذا البحث على قانون التجارة العراقي وقوانين التجارة المطبقة في كلا من الكويت والبحرين والإمارات وعمان ويتم دراسة أهلية التاجر الشخص الطبيعي ويستبعد التاجر المعنوي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقييم توجه المشرع العراقي في طريقة معالجته لحالة التاجر الذي لا يملك الشروط اللازمة لاكتساب الأهلية التجارية ومقارنة هذا التوجه مع قوانين التجارة لبعض الدول العربية ومحاولة الاستفادة من طروحات مشروعيهم في هذا المجال .

منهجيه البحث وتقيمه

سنعتمد في هذا البحث على الدراسة التحليلية والوصفية المقارنة مع قوانين التجارة الخاصة ببعض الدول العربية ويتم تقسيم البحث على مبحثين مسبوقين بمبحث تمهيدي وملحوقين بخاتمة تتضمن ما توصلنا إليه من نتائج وما نراه من توصيات على النحو الأتي :-

خطة البحث

المقدمة

المبحث التمهيدي/ مفهوم القاصر

المبحث الأول/ المعالجة التشريعية لأهلية القاصر التاجر وفقا للقانون العراقي

المطلب الأول / الأهلية التجارية القياسية

المطلب الثاني / الأهلية التجارية الاستثنائية

المبحث الثاني / المعالجة التشريعية لأهلية القاصر التاجر وفقا لقوانين بعض الدول العربية

المطلب الأول / التنظيم القانوني للقاصر التاجر وفقا للقانون العماني

المطلب الثاني / التنظيم القانوني للقاصر التاجر وفقا للقانون البحريني

المطلب الثالث / التنظيم القانوني للقاصر التاجر وفقا للقانون الكويتي

المطلب الرابع / التنظيم القانوني للقاصر التاجر وفقا للقانون الإماراتي

الخاتمة / نتائج وتوصيات